

## The Infrastructure and Foreign Direct Investment: The Case of Selected Arab Countries

Asrar Tareq Alattar<sup>1</sup> , Mohammad Waleed Alomari<sup>2</sup> , Ahmad Ibrahim Malawi<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Master in Economics, Part-time lecturer at the Jordanian universities and independent researcher, Irbid, Jordan,

[Asraralattar123@gmail.com](mailto:Asraralattar123@gmail.com)

<sup>2</sup> Associate Professor in Economics, Department of Economics, the Hashemite University, Zarqa, Jordan, [Mohammadw@hu.edu.jo](mailto:Mohammadw@hu.edu.jo)

<sup>3</sup> Professor in Economics, Department of Economics, Yarmouk University, Irbid, Jordan, [ahmad.malawi@yu.edu.jo](mailto:ahmad.malawi@yu.edu.jo)

Received: 3/10/2021

Revised: 11/11/2021

Accepted: 29/12/2021

Published: 15/7/2023

Citation: Alattar, A. T. ., Alomari, M. W. ., & Malawi, A. I. . The Infrastructure and Foreign Direct Investment: The Case of Selected Arab Countries . *Jordan Journal of Economic Sciences*, 10(2), 165–183. <https://doi.org/10.35516/jjes.v10i2.1403>



© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

### Abstract

**Objectives:** This study aims to investigate the role of infrastructure in attracting foreign direct investment in selected Arab countries during the period 2007-2019 using annual data. The sample of the study utilizes panel data representing thirteen countries of the Arab region.

**Methods:** The study employs the ordinary least square (OLS) regression model to analyze the panel data. The study model includes the infrastructure index, trade openness, real GDP growth, and the corruption index as independent variables. At the same time, the net flow of foreign direct investment has been identified as a dependent variable.

**Results:** The study's results indicate a direct and statistically significant relationship between infrastructure, GDP growth, and trade openness to FDI flows, while the results indicate a statistically significant inverse relationship between the corruption index to the selected Arab countries.

**Conclusions:** The study's variables may be considered important determinants for attracting foreign capital represented by foreign direct investment. Furthermore, Arab countries still need more projects to improve infrastructure quality.

**Keywords:** Foreign Direct Investment, Infrastructure, Arab countries.

### البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر: حالة دول عربية مختارة

أسرار طارق العطار<sup>1</sup>، محمد وليد العمري<sup>2</sup>، أحمد إبراهيم ملاوي<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ماجستير في الاقتصاد، محاضر غير متفرغ في الجامعات الأردنية وباحث مستقل، إربد، الأردن

<sup>2</sup> أستاذ مشارك في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن

<sup>3</sup> أستاذ في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

### ملخص

**الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور البنية التحتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية المختارة خلال الفترة 2007-2019 باستخدام البيانات السنوية. تشمل عينة الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) الممتدة لثلاث عشرة دولة في المنطقة العربية.

**المنهجية:** تستخدم الدراسة نموذج المربعات الصغرى الاعتيادي (OLS) لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data. ويشتمل نموذج الدراسة على مؤشر البنية التحتية، والانفتاح التجاري، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومؤشر الفساد كمتغيرات مستقلة، بينما تم تحديد صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع.

**النتائج:** تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة ذات دلالة إحصائية لكل من البنية التحتية ونمو الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الفساد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية المختارة.

**الاستنتاجات:** يمكن اعتبار متغيرات الدراسة كمحددات مهمة لجذب رأس المال الأجنبي المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر. علاوة على ذلك، لا تزال الدول العربية بحاجة إلى المزيد من المشاريع التي تسهم في تحسين جودة البنية التحتية. الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر، البنية التحتية، الدول العربية.

## 1. المقدمة

لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا هامًا في دعم نمو اقتصادات الدول النامية حيث شهدت زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية خلال العقدين الماضيين، مع نشوء شبكة عالمية من الروابط التجارية المتعددة أدت إلى تذليل العقبات أمام حركة رؤوس الأموال وتدفق الاستثمارات الأجنبية بين الدول، حيث تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات اقتصادية وتجارية للاستفادة من الوفورات الاقتصادية الناجمة عن التخصص في الإنتاج وتنوع الاستثمار. وبالتالي، ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بمسيرة التكامل العالمي من خلال ربط أسواق رأس المال والعمل وتحسين مستوى إنتاجية رأس المال في الدول المستضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة (المعهد العربي للتخطيط، 2004).

إن البيئة الاقتصادية لها عناصر ومكونات أساسية تجسّد طبيعتها وتشدّد هيكلها الاقتصادية، تتمثل تلك المكونات بأشكال مؤسسات الدولة ونشاطاتها، والأداء الاقتصادي الكلي والاستقرار الاقتصادي، وتوفر البنية التحتية الملائمة، وتوفر مقومات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى. وبالتالي، فإن البيئة الاقتصادية تُشكّل مزيجًا متكاملًا من عدّة مكونات أساسية تشترك في مفهوم واحد يعكس مستوى الأداء الاقتصادي ككل، والرفاه الاقتصادي في الدولة.

وتعتبر البنية التحتية واحدة من أهم العوامل التي تُسهم في تغيير البيئة الاقتصادية وتطورها، فهي تجسّد شبكة النقل مثل النقل الجوي والبحري واللوجستي، كما تشمل شبكات الاتصالات، وإمدادات الطاقة (النفط والكهرباء والغاز) والمياه.

إنّ التنبؤ بتأثير تطوير البنية التحتية في العديد من البلدان المتقدمة وانعكاساته على تقدمها، حاز على اهتمام العديد من الباحثين في ربط الثورة الصناعية لتلك الدول بتطور بنيتها التحتية متمثلة بمجموعة الخدمات المساندة التي يتطلبها الهيكل الصناعي والمناخ الاستثماري، فقد يعتبر توفر بنية تحتية ملائمة وفقًا للمعايير الدولية عاملاً أساسياً في تخفيض تكاليف الإنتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة، ومن المتوقع أن يكون حافزاً قوياً لتشجيع الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن توفر البنية التحتية المتكاملة ذات الجودة العالية وبأسعار مناسبة قد ينعكس على الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي في انخفاض كلفة إنتاج السلع والخدمات، وهذا بدوره يسهم في انخفاض أسعار المخرجات وزيادة الطلب عليها، وبالتالي تعزيز النشاط الاقتصادي للدولة (السنطاوي، 2020). فالبنية التحتية المتكاملة تجعل الدول المستضيفة نقطة جذب للمستثمرين، فتزداد رغبتهم في توسيع استثماراتهم، مما ينعكس على الدول المستضيفة بالمزيد من فرص العمل وزيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

## 2. أهمية الدراسة وهدفها

حظي الاستثمار الأجنبي بأهمية خاصة في معظم دول العالم لما له من آثار واضحة على تعزيز ودعم الاقتصاد المحلي، والاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، وخلق فرص عمل وتنشيط السوق المحلي، والاستفادة من مزايا وخبرات مالكي الاستثمارات الأجنبية، لذلك تحرص الحكومات في العديد من الدول على تخصيص جزء من موازنتها للإنفاق على مشاريع البنية التحتية بهدف توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمار الأجنبي. وبإمعان النظر بأهمية الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص وانعكاساته على مستوى الأداء الاقتصادي وتكوين ثروة الأمم، تسعى دول العالم ولاسيما النامية منها لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للتخلص من مشكلة البطالة أو الحد منها، عن طريق توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي والانتشار الجغرافي له، وزيادة اجتذابه بغرض تنشيط المشروعات الإنتاجية، وإنشاء مشاريع جديدة لزيادة تشغيل العمالة.

وبالتالي فإن أهمية الدراسة تتلخص باختبار بعض محددات الاستثمار الأجنبي التي قد تسهم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. وتُعَدّ البنية التحتية بجميع أشكالها من المحددات المهمة والأكثر تأثيراً في استقطاب الاستثمارات وإنجاح ديمومتها في الدولة (بني هاني، 2020). كما أنّ اتفاق الدولة على البنية التحتية الحديثة قد يسهم في زيادة عوائد الدولة لاحقاً من خلال عوائد الضرائب والرسوم وغيرها، وخاصة أنّ للبنية التحتية أثراً إيجابية جانبية مثل تسهيل النقل، والشحن، والتواصل، وحركة البضائع والبشر، وانتقال رؤوس الأموال وتقليل التكاليف اللوجستية بشكل عام.

وتهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء تأثير مشاريع البنية التحتية على صافي التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في عينة مختارة من الدول العربية خلال السنوات 2007-2019 باستخدام بيانات سنوية. بالإضافة إلى بيان أثر الانفتاح التجاري، والناتج المحلي الإجمالي، والفساد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وما الآثار الإيجابية والسلبية لتدفق الاستثمار الأجنبي على الدول ؟

## 3. مشكلة الدراسة

تسهم البنية التحتية في تعزيز البيئة الاقتصادية والمناخ الاستثماري للدول بشكل عام. وقد يصعب تحقيق نمو اقتصادي يؤدي إلى تنمية اقتصادية فعلية دون تقدم ملموس في جودة البنية التحتية، لذلك قامت الحكومات بتطوير وتحديث مشاريع البنية التحتية التي ساهمت في تحسين مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي، مما انعكس بدوره بشكل ملحوظ على معدلات النمو الاقتصادي التي ساهمت في قدرة هذه البلدان على الوصول إلى مؤشر

تنافسي مقبول عالمياً. وفي ضوء الأزمات السياسية وظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي ألقت بظلالها على معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، رافقها عدم استقرار في قيمة الاستثمار الأجنبي في هذه الدول، يزداد التساؤل حول مدى اعتماد الاستثمار الأجنبي على البنية التحتية واعتبارها محدداً أساسياً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهل حافظت هذه الدول على توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر؟

وفقاً لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال التالي: هل البنية التحتية عامل مهم محدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

#### 4. فرضيات الدراسة

تختبر هذه الدراسة الفرضية الأساسية التالية:

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البنية التحتية وصافي التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
- كما تختبر الدراسة تأثير كل من الانفتاح التجاري، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والفساد على صافي التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام الفرضيات التالية:
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري وصافي التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي وصافي التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفساد وصافي التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

#### 5. محددات الدراسة

واجهت هذه الدراسة بعض المحددات المرتبطة بتوفر البيانات الكافية لبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) مثل (العراق، سوريا، ليبيا، واليمن). حيث تم استثناء هذه الدول من عينة الدراسة، وبالتالي تم اختيار بيانات 13 دولة عربية هي: الجزائر، والبحرين، ومصر، وإيران، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وعمان، وقطر، والسعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة.

#### 6. الدراسات السابقة

لقد سلطت العديد من الدراسات الضوء على أهمية البنية التحتية كأحد محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول، وبينت أن من شأن مناخ الاستثمار الأجنبي أن يتحسن مع زيادة الاهتمام بالبنية التحتية في تلك الدول. وتتفاوت وجهات النظر لكيفية قياس البنية التحتية، فبعض الدراسات تناولت متغير البنية التحتية مقيساً بشبكة المواصلات للدولة والبعض الآخر قام بتحديد البنية التحتية من خلال شبكة الاتصالات، ولا بد من الإشارة إلى وجود محددات أخرى قد تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي مثل الانفتاح التجاري، وحجم السوق، وسعر الصرف، واستقرار البيئة الاقتصادية، وعوامل أخرى ترتبط بالجانب السياسي والسكان والمناخ.

فقد جاءت دراسة (Khadaroo & Seetanah, 2009) بهدف تحليل دور البنية التحتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الإفريقية، حيث اشتملت عينة الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في 33 دولة إفريقية خلال الفترة الزمنية 1984-2002. واستخدمت الدراسة شبكة المواصلات والاتصالات كمؤشر على البنية التحتية، بالإضافة إلى كثافة الموارد الطبيعية، وحجم السوق مقيساً بالناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، وتكاليف العمالة، ورأس المال البشري، وعدم الاستقرار السياسي، ومؤشر الانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة يمكن أن تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية. وتم استخدام طريقة العزوم المعممة GMM في تقدير نموذج الدراسة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن توفر البنية التحتية يسهم في جذب الاستثمار الأجنبي للدول الإفريقية.

أما دراسة (Khadaroo & Seetanah, 2010)، فقد هدفت إلى تحليل دور البنية التحتية المقيسة بالمواصلات في تحسين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة موريشيوس للفترة الزمنية 1960-2004. وتم استخدام نموذج ARDL في التطبيق على بيانات السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتبين أن توفر البنية التحتية للمواصلات تسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما قام الباحثان بإضافة عينة جديدة للتحليل تتكون من 20 دولة من أفريقيا خلال الفترة الزمنية 1986-2002 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data)، وتم تقدير نموذج الأثر الثابت. وأشارت النتائج إلى أن البنية التحتية المقيسة بالمواصلات لها أثر كبير وإيجابي في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتبين أيضاً أن المستثمرين يرغبون بكافة أشكال البنية التحتية إلا أنهم أكثر استجابة لتوفر المواصلات.

أما دراسة (Rehman et al., 2011) والتي بحثت في تحليل دور البنية التحتية والتحقق من قدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان، فقد هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مساهمة توافر البنية التحتية للبلد المضيف جنبا إلى جنب مع سعر الصرف وحجم السوق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو باكستان خلال الفترة الزمنية 1975-2008. قامت هذه الدراسة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية وتطبيق نموذج (ARDL) لاختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (Correction Model Error) لمتغيرات الدراسة. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من البنية التحتية وحجم السوق وسعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى باكستان خلال الأجل القصير والأجل الطويل.

كما هدفت دراسة (Mat & Harun, 2012) إلى اختبار تأثير البنية التحتية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا خلال الفترة الزمنية 1970-2010 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة. وقامت الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS في اختبار أثر البنية التحتية مع المحددات الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر مثل حجم السوق، والانفتاح التجاري، ورأس المال البشري وتحليل آثارها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأشارت النتائج إلى أن البنية التحتية لها تأثير كبير وإيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا.

وهدف دراسة (Castro & Nunes, 2013) إلى اختبار تأثير الفساد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة عشوائية تتكون من 73 دولة خلال الفترة الزمنية 1998-2008 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data). تم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد للتأثير الثابت (Fixed Effects) في تقدير نموذج الدراسة. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين متغير الفساد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الدول. وأوصت الدراسة بأن زيادة السيطرة على الفساد قد تكون استراتيجية مهمة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما دراسة (Quazi et al., 2014) فقد بحثت في تحليل تأثير الفساد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في 53 دولة من دول أفريقيا خلال الفترة الزمنية 1995-2012 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data). وتم استخدام طريقة العزوم المعممة GMM في تقدير نموذج الدراسة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الفساد يسهل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. ويعود ذلك إلى أن البيئة التنظيمية العامة في أفريقيا ضعيفة، مما يساعد على تفسير وجود علاقة طردية بين الفساد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أضافت الدراسة أن حجم السوق، والبنية التحتية، والحرية الاقتصادية تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير.

وأشارت دراسة (Shah, 2014) إلى أهمية توفر البنية التحتية في جذب الاستثمار الأجنبي للبلدان النامية. استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data) لعينة من 90 دولة نامية خلال الفترة الزمنية 1980-2007. تم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد للتأثيرات الثابتة والعشوائية (Fixed & Random Effects) في تقدير نموذج الدراسة. واستخدمت الدراسة متغير البنية التحتية مقيساً بكثافة شبكات الاتصالات، بالإضافة إلى بعض مؤشرات التنافسية مثل حجم السوق، والاستقرار الاقتصادي الكلي مقيساً بالتضخم، والتنمية الاقتصادية، ومستوى الدخل، والانفتاح الاقتصادي. وأشارت النتائج إلى أن توفر البنية التحتية المتفوقة مقيسة بشبكات الاتصالات يؤثر بشكل إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي من الخارج. بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي بدلالة إحصائية للتنمية الاقتصادية ومستوى الدخل والانفتاح الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي للدول النامية. في حين أن عدم الاستقرار الاقتصادي مقيساً بمعدل التضخم له تأثير سلبي في جذب الاستثمار الأجنبي للدول المستضيفة.

وبحثت دراسة (Zeb et al., 2014) في دور توفر البنية التحتية مقيسة بجودة الاتصالات في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان خلال الفترة الزمنية 1990-2012. قامت الدراسة باستخدام الاشتراكات الخلوية كمؤشر على البنية التحتية إلى جانب المتغيرات الضابطة الأخرى وهي حجم السوق، والقوى العاملة، والانفتاح التجاري. واستخدمت الدراسة أسلوب التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومن ثم تم تطبيق أسلوب المربعات الصغرى OLS لتقدير معاملات الانحدار. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للبنية التحتية في جذب الاستثمار الأجنبي إلى باكستان.

وأما دراسة (Rangkakulnuwat & Paweenawat, 2015) فقد هدفت إلى استكشاف العوامل الهامة التي تحدد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في مجموعتين من الدول: كمبوديا ولاوس وفيتنام (ASEAN3)، وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وسنغافورة (ASEAN5). استخدمت هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لمجموعات الدول السابقة خلال الفترة الزمنية 2000-2011. وأشارت نتائج الدراسة إلى اختلاف محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لاختلاف مراحل التنمية الاقتصادية بين المجموعتين ASEAN3 و ASEAN5. فقد وجدت الدراسة تأثيراً طردياً وذا دلالة إحصائية لمتغير البنية التحتية، ومستوى الانفتاح الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المجموعة ASEAN3، مع وجود تأثير سلبي بدلالة إحصائية للتضخم، في حين أن سعر الصرف الحقيقي، والناجح المحلي الإجمالي، وصافي المساعدات الرسمية ليس لها أي تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أظهرت النتائج للمجموعة ASEAN5 أن حجم السوق ومرافق البنية التحتية عاملان مهمان لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى الرغم من وجود زيادة في معدل التضخم وانخفاض في مستوى الانفتاح الاقتصادي، لا تزال دول المجموعة ASEAN5 جاذبة للمستثمرين الأجانب.

وأشارت دراسة (Ahmad et al., 2015) إلى دور البنية التحتية في الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا للفترة الزمنية 1980-2013. تم استخدام نموذج ARDL في التطبيق على بيانات السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين البنية التحتية والناج المحلي الإجمالي وسعر الصرف وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا خلال الأجل القصير والأجل الطويل. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن تحسين البنية التحتية يساعد على تخفيض تكلفة الأعمال وبالتالي قد يساهم في زيادة القدرة التنافسية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما دراسة (Wekesa et al., 2016) فقد هدفت إلى تحديد آثار البنية التحتية مقيسة بالنقل والطاقة والاتصالات وتطوير البنية التحتية للمياه والنفائات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كينيا للفترة الزمنية 1970-2013. واستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية لاختبار نموذج تحليل الانحدار المتعدد، وتبين أن متغيرات البنية التحتية المحسنة للنقل، والبنية التحتية للاتصالات، والبنية التحتية للمياه والنفائات، وسعر الصرف، والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري هي محددات مهمة تسهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كينيا. وأضافت الدراسة أن التطوير المستمر للبنية التحتية يساهم بشكل ملحوظ وأساسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويتيح للمستثمرين بيئة ملائمة مرغوباً بها للعمل والاستثمار. وأشارت دراسة (Mjacu, 2018) إلى دور البنية التحتية مقيسة بالنقل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا للفترة الزمنية 1994-2014. واستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية الربعية في تحليل نموذج التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد تأثير البنية التحتية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين البنية التحتية وحجم السوق والضريبة على الشركات وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا. كما أضافت الدراسة أنه ينبغي على الحكومة اتباع السياسات الاقتصادية التي من شأنها تحسين مستوى البنية التحتية المرتبطة بالنقل من أجل تعزيز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما هدفت دراسة (Preepremmote et al., 2020) إلى اختبار تأثير البنية التحتية مقيسة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب شرق آسيا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في الفترة الزمنية 2000-2018. وتم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد للتأثيرات الثابتة والعشوائية (Fixed & Random Effects) في تقدير نموذج الدراسة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن البنية التحتية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية لتحسين النقل لهما تأثير إيجابي كبير على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير جودة البنية التحتية في البلد المضيف لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أشارت دراسة (القوصيني وشواقفة، 2020) إلى ضرورة توجيه مكونات التمويل الدولي نحو البنية التحتية والمشاريع الرأسمالية التي تعمق دور رأس المال وترفع إنتاجيته، وتدعم القدرة الاستيعابية (المعرفة والمهارات والخبرة) للقوى العاملة.

قامت الدراسات السابقة بتحليل دور البنية التحتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة دول مختلفة خلال فترات زمنية متفاوتة. فبعض الدراسات خللت دور البنية التحتية كمؤشر يشمل المواصلات والاتصالات فقط لدولة واحدة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية. والبعض الآخر اشتملت على مجموعة دول ومنها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA ولكن باستخدام الاتصالات أو المواصلات فقط كمؤشر للبنية التحتية. وأشارت نتائج الدراسات السابقة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير البنية التحتية ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، وأظهرت الدراسات بعض الصعوبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول. تتميز هذه الدراسة بأسلوب اختيار العينة الممثلة لمجموعة دول عربية مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA، بالإضافة إلى تعريف البنية التحتية بصورتها العامة كمؤشر يشمل المواصلات والخدمات.

## 7. الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعرف الاستثمار بأنه توظيف الأموال بهدف تحقيق عائد أو ربح، ويشير مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء مشاريع في بلدان أخرى بهدف تحقيق العائد أو الربح. ويُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة لمستثمر مقيم في اقتصاد دولة ما لمشروع مقام في اقتصاد دولة أخرى. ووفقاً لمعايير صندوق النقد الدولي يعتبر الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس المال للمؤسسة ومن عدد الأصول فيها، حيث تمنح هذه الحصة المستثمر الفرصة لإعطاء رأيه في إدارة المؤسسة ويكون له الحق في اتخاذ القرار أو الرقابة على المشاريع التي يتم الاستثمار بها مما يقلل من نسبة المخاطرة (International Monetary Fund, 2004).

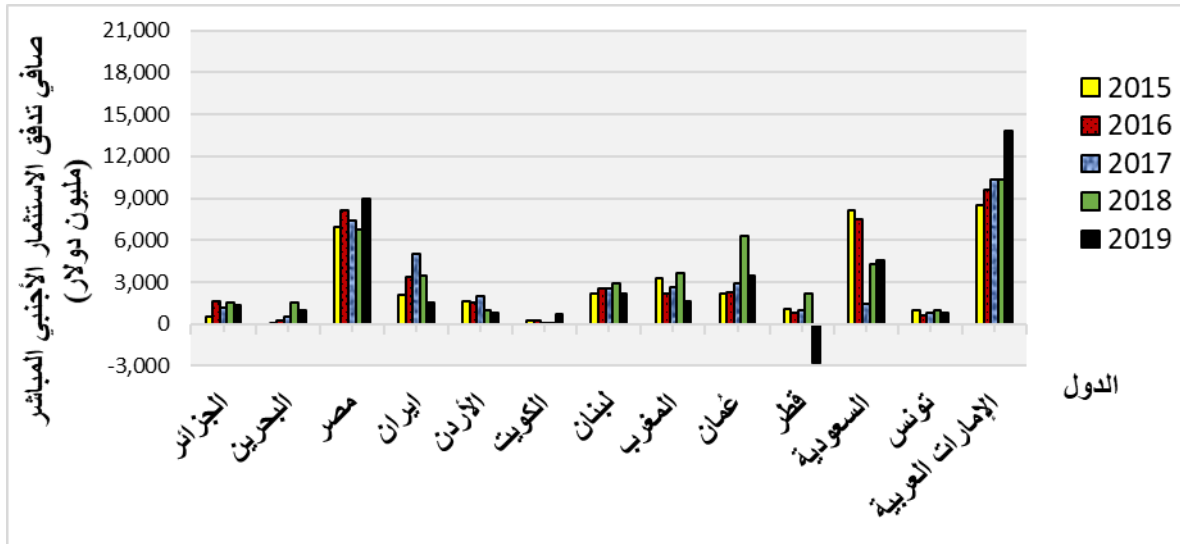
أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: الاستثمار الذي يؤدي إلى علاقة طويلة الأمد، ويعكس منفعة وسيطرة للمستثمر الأجنبي في الدولة المستضيفة. ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً ل (UNCTAD): ملكية الأسهم، ورأس المال، والأرباح المعاد استثمارها، والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في الدولة المستضيفة، وتعني الاستثمارات التي تؤدي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج (سعد، 2017).

كما تُعرّف منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي وشركة ما، خاصة الاستثمارات التي تتيح للمستثمر الأجنبي اتخاذ القرارات في هذه الشركة من خلال:

- الامتلاك الكامل للمؤسسة بنسبة 100% من رأسمالها.
- المساهمة بنسبة 10% على الأقل في مؤسسة جديدة أو قائمة.
- المساهمة بإقراض المؤسسة في الأجل الطويل لمدة 5 سنوات فأكثر.

وتُعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: تلك الاستثمارات طويلة الأجل التي تمنح المستثمر الأجنبي صلاحية اتخاذ القرارات حيث يكون له دور فعّال في الإدارة من خلال المشاركة الدائمة في رأس مال المشروع الاستثماري (سعدي، 2017). حيث تعود رغبة المستثمرين الأجانب في الاستثمار في بلد آخر إلى سببين رئيسيين: **الأول**: هو خدمة السوق المحلي بشكل أفضل ويطلق عليه الاستثمار الأجنبي الأفقي أو البحث عن السوق، والدافع منه الوصول إلى سوق جديدة والاستفادة منها. **والثاني**: تقليل التكاليف ويسمى بالاستثمار الأجنبي الرأسي أو تقليل تكلفة الإنتاج، ويكون الهدف منه الوصول إلى الموارد وتحقيق أقل سعر لعناصر الإنتاج (Khadaroo & Seetana, 2010).

ويمثل الشكل رقم (1) قيمة صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة 2015-2019، حيث حصلت الإمارات العربية المتحدة على أعلى صافي تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الخمسة أعوام الماضية، وشهدت نقلة نوعية في حجم الاستثمارات في عام 2019. كما حافظت مصر على مستوى صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى الارتفاع مع وجود تذبذبات قليلة خلال الفترة الموضحة، وقد تُعزى تلك التذبذبات للظروف السياسية التي تمر بها الدولة خلال السنوات المذكورة. أما بالنسبة للسعودية فقد شهدت صافي تدفقات مرتفعة في الفترة 2015-2016، لتسجل بعدها انخفاضاً كبيراً في عام 2017 يليه ارتفاع جيد نسبياً في عامي 2018 و2019. أما عُمان ولبنان والمغرب وإيران فقد حظيت بمستوى منخفض نسبياً في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، تتبعهم الأردن والجزائر بمستوى أكثر انخفاضاً، بينما سجلت تونس قيمةً متدنية نسبياً لجذب الاستثمارات، فيما احتلت الكويت المرتبة الأخيرة في قيم صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. أما بالنسبة للبحرين فقد شهدت في البداية صافي تدفقات قليلة نسبياً ثم ارتفعت تدريجياً في 2018. كما شهدت قطر حالة استثنائية فقد تمتعت بمستوى صافي تدفق مستقر خلال الفترة 2015-2018، ثم حدث انخفاضٌ شديدٌ يتمثل في انسحاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتسجل قيمةً سالبة في عام 2019 قد تُعزى إلى الأزمة السياسية التي واجهتها قطر مع دول الخليج العربي. بالمحصلة شهدت المنطقة تذبذباً في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الخمس سنوات الموضحة في الشكل (1) حيث سجلت معظم الدول انخفاضاً ملحوظاً في عام 2019.



الشكل رقم 1: قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي للدول العربية

Source: The World Bank Group. Database. Available at: <https://www.worldbank.org/>

كما ويتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بعوامل عديدة منها:

أولاً: البنية التحتية

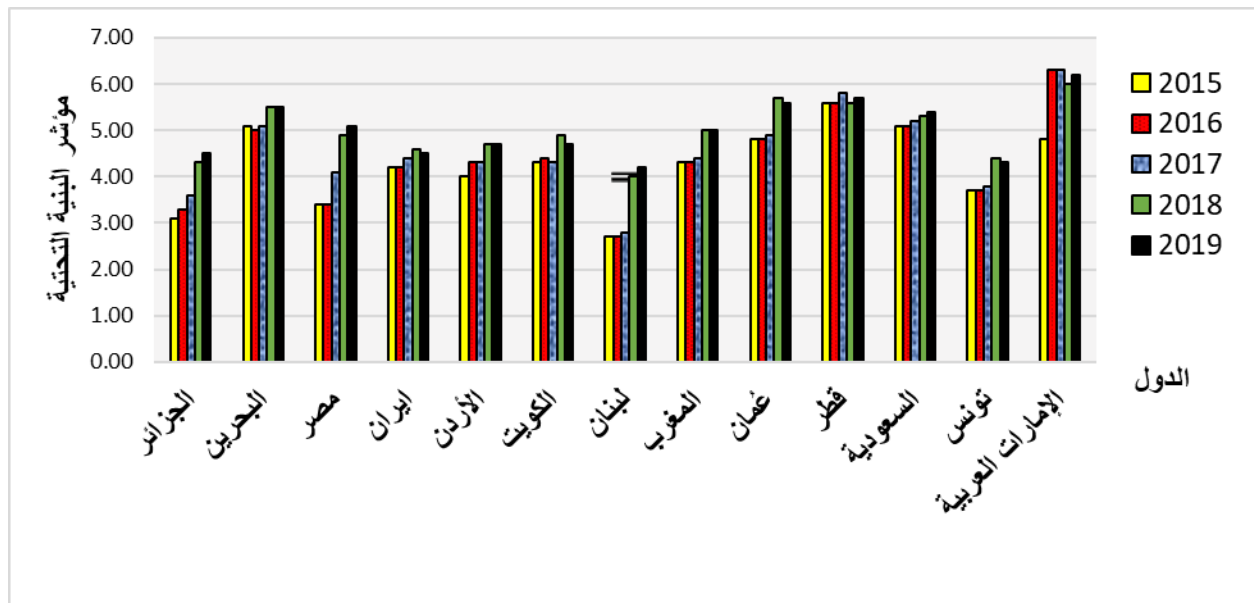
تُعرف البنية التحتية بأنها مجموعة من العناصر الهيكلية المترابطة المتعلقة بأنظمة الدولة بطابعها المادي مثل المياه والكهرباء والاتصالات والصرف

الصحي والنقل والتكنولوجيا، بحيث تشكل هذه الأنظمة إطاراً عملياً يدعم الهيكل الكلي للتطوير، وركيزة أساسية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية للدولة (World Bank, 1994).

وتُعتبر البنية التحتية العامل المهم لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Rehman et al. 2011). كما أنّ توفر البنية التحتية ذات النوعية الجيدة يُعدّ أمراً ضرورياً للحركة التجارية السلسة على الصعيدين المحلي والدولي، وبالتالي تُسهم في جذب وتشجيع الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي على الأخص، فالبنية التحتية الجيدة قد تسهم في تخفيض التكاليف الكلية للاستثمار (Shah, 2014).

وتعتبر البنية التحتية أحد المتطلبات المسبقة الأساسية لتحقيق التنمية والرفاه، فهي عامل من عوامل التغيير ذو طابع تحويلي عندما يرتبط بالتقدم المجتمعي الذي يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أنّ للبنية التحتية روابطاً مع أهداف التنمية المستدامة من خلال التأثير في تحقيق نسبة تصل إلى 92% من جميع مقاصد أهداف التنمية المستدامة (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 2020).

ويمثل الشكل رقم (2) مؤشر البنية التحتية في الدول العربية خلال السنوات 2015-2019. حيث حازت الإمارات العربية على أعلى مؤشر للبنية التحتية وشهدت انتقالاً نوعياً بجودة البنية التحتية من 2015 إلى 2019. كما حافظت قطر على مؤشر مرتفع خلال السنوات الخمس المذكورة. وكان للبحرين مؤشر عالٍ نسبياً خلال الأعوام المذكورة. كذلك السعودية كانت ضمن الدول التي تمتلك مؤشراً مرتفعاً للبنية التحتية. بينما شهدت عُمان تحسناً ملحوظاً خلال 2018-2019. أما المغرب ومصر فقد أظهرتا تحسناً واضحاً خلال نفس الفترة. وتُعدّ إيران والأردن والكويت من الدول التي تحظى بمؤشر متقارب نسبياً للبنية التحتية. وتعتبر الجزائر وتونس ولبنان ضمن الدول التي تضمن أقل مؤشر للبنية التحتية. بالحصلة شهدت جميع الدول العربية تحسناً ملحوظاً خلال العامين 2018 و2019 بنسب متفاوتة، لكن مازالت المنطقة تحتاج إلى مشاريع تساهم بتطوير وتحسين جودة البنية التحتية.



الشكل رقم 2: مؤشر البنية التحتية في الدول العربية

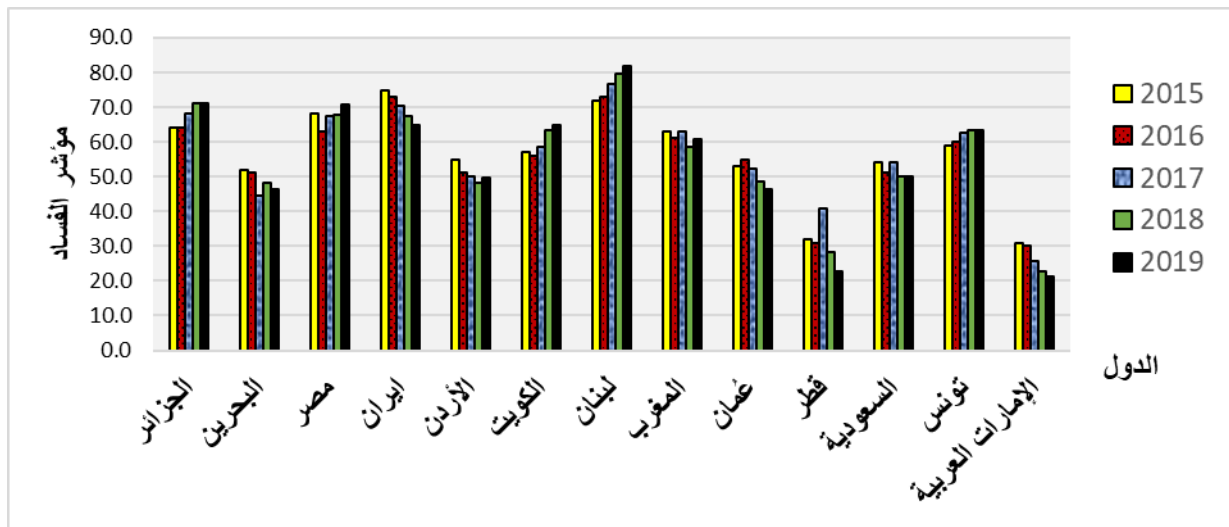
Source: The World Economic Forum (WEF), Competitiveness reports 2015-2019.

#### ثانياً : الفساد

يُعدّ الفساد أحد مسببات إبطاء عجلة التنمية الاقتصادية، وتردي الأوضاع الاجتماعية والسياسية للدول، مما يؤدي إلى تدني كفاءة الاقتصاد. كما أنه يُعيق توجيه الموارد المخصصة للاستثمار بزيادة تكاليفها أو الحد من استغلالها، وبالتالي فإنّ الفساد يُسهم في تثبيط مستوى الجودة في البنية التحتية العامة (الجمال، 2014). وتقدر كلفة الفساد المرتبط بمشاريع البنية التحتية الأساسية وصيانتها في الدول النامية بأكثر من 18 مليار دولار سنوياً (البنك الدولي، 2019). كما أنّ الفساد يؤثر بشكل عكسي على الكفاءة الاقتصادية، ويؤثر على فاعلية وكفاءة البنية التحتية التي تمثل حجر الأساس في إعادة بناء المجتمع على المدى الطويل، مع ضرورة الإشارة هنا إلى أنّ أثر الفساد على التنمية يعتبر قضية جدلية، حيث قد يؤثر الفساد على التنمية بشكل إيجابي أو سلبي.

كما يؤثر الفساد في حجم ونوعية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تسعى الدول النامية إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لما يعود عليها من تدفق للمهارات والتكنولوجيا ورؤوس الأموال الأجنبية. ويُعتبر الفساد العثرة التي تقف أمام الارتقاء بجذب الاستثمار الأجنبي ليصل مستوى التنافسية التي تطمح لها الدول، مما يؤدي إلى حدوث خلل في الاستقرار الاقتصادي وضعف في قوة الدولة الداخلية والخارجية، ويخلق شعور عدم ثقة عند المستثمر الأجنبي بالمناخ الاستثماري للدولة (عبد الحق، 2019).

يمثل الشكل رقم (3) مؤشر الفساد في الدول العربية خلال السنوات 2015-2019. حيث حظيت الإمارات العربية بأقل مؤشر فساد على صعيد دول المنطقة وخلال الفترة الموضحة، وتميزت بتسجيل نسب متناقصة لمؤشر الفساد على التوالي بداية من 2015 وصولاً إلى 2019. وتلها قطر فقد أظهرت مؤشر فساد منخفضاً نسبياً مقارنة مع دول المنطقة إلا أنها شهدت ارتفاعاً كبيراً في عام 2017 تبعه انخفاض كبير في العامين اللاحقين. وشهدت السعودية والأردن وعمان والبحرين نسباً متقاربة في مؤشر الفساد خلال الأعوام الخمسة المذكورة. أما باقي دول المنطقة فقد شهدت مؤشر فساد مرتفعاً بشكل ملحوظ وعلى وجه الخصوص لبنان، فقد حظيت بأعلى مؤشر فساد مقارنة بدول المنطقة تلها إيران ومصر والجزائر. ومن الجدير بالذكر أن مؤشر مدركات الفساد يقيس الفساد في القطاع العام فقط.



الشكل رقم 3: مؤشر الفساد في الدول العربية

المصدر: مؤشر مدركات الفساد، منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) للسنوات 2015-2019.

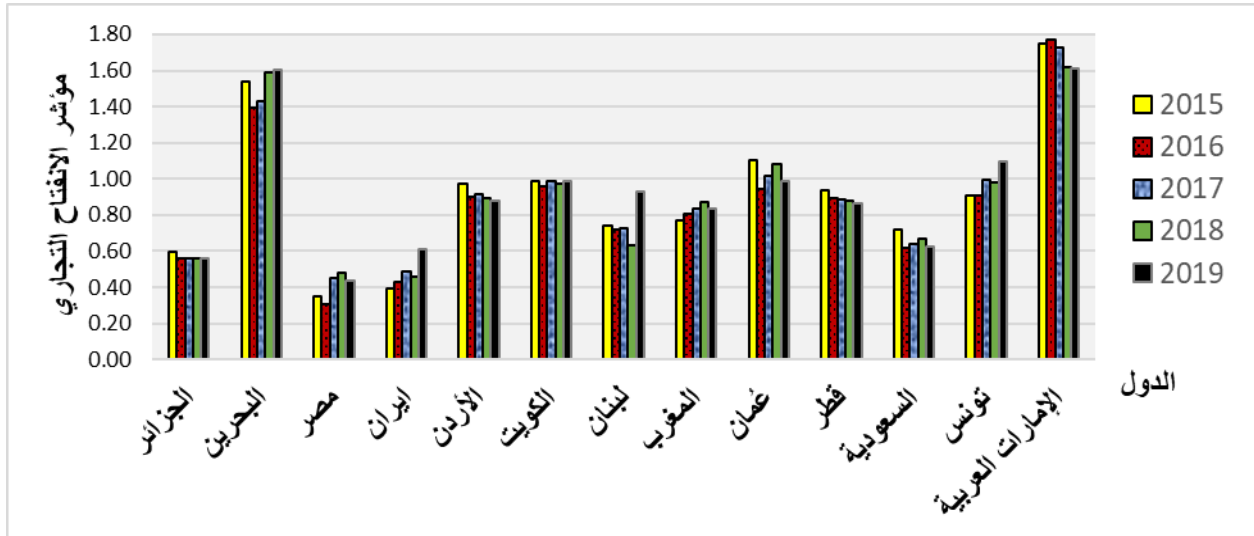
- (مؤشر الفساد = 100 - مؤشر مدركات الفساد).

### ثالثاً: الانفتاح التجاري

يُعرّف الانفتاح التجاري اقتصادياً كنسبة لمجموع الصادرات والواردات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر التجارة عاملاً أساسياً لتحسين الرفاه الاقتصادي، فقد تُسهّم التجارة العالمية في تعزيز الابتكار وتطوير المنتجات، وتحسين الإنتاجية التي بدورها تؤدي إلى ارتفاع الدخل وزيادة فرص العمل. كما قد يعود الانفتاح التجاري بالنفع أيضاً على البلدان منخفضة الدخل، من خلال توفير سلع وخدمات بأسعار معقولة للمستهلكين، لذلك من الممكن أن يساعد الانخراط في الاقتصاد العالمي على تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر على المستويين المحلي والعالمي (البنك الدولي، 2018).

يمثل الشكل رقم (4) مؤشر الانفتاح التجاري للدول العربية خلال السنوات 2015-2019. حيث شهدت المنطقة استقراراً نسبياً بمؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة الموضحة بالرسم. وقد حظيت الإمارات العربية المتحدة على أعلى مؤشر بين دول المنطقة مع حدوث تراجع خلال العامين الأخيرين. تلها البحرين فقد شهدت مؤشراً للانفتاح التجاري عالياً نسبياً مقارنة بدول المنطقة مع حدوث تراجع في الفترة من 2016-2017 تبعها ارتفاع كبير في العامين 2018 و2019. وشهدت تونس وعمان والكويت والأردن وقطر تقارباً نسبياً في مؤشر الانفتاح التجاري مع حدوث تذبذبات خلال الفترة الموضحة. أما لبنان فد أظهرت استقراراً بمؤشر الانفتاح التجاري في بداية الفترة يليها هبوط حاد في 2018، لتشهد نقلة نوعية مرتفعة في عام 2019. وتعتبر المغرب من الدول التي تتمتع بمؤشر انفتاح منخفض نسبياً. أما السعودية والجزائر فيعتبر مؤشر الانفتاح التجاري فيها أكثر انخفاضاً مقارنة مع عينة الدراسة. كما أن إيران تشهد مؤشر انفتاح تجاري متدنياً نسبياً إلا أنها أظهرت تحسناً في عام 2019. وكانت مصر أقل دولة تسجل الانفتاح التجاري ضمن دول المنطقة خلال الفترة المذكورة.



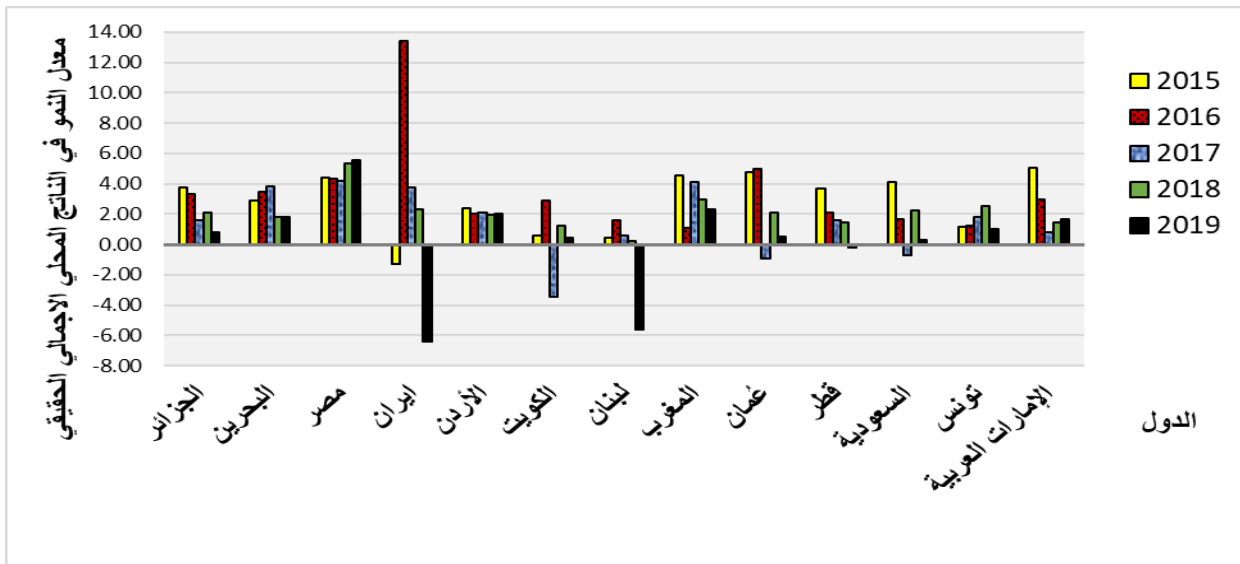


الشكل رقم 4: مؤشر الانفتاح التجاري في الدول العربية المصدر: تم احتسابه من قبل الباحث باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي.

<https://www.worldbank.org/>

#### رابعاً: الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي مقياساً لأداء الاقتصاد الكلي، فكلما زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي زاد حجم الاقتصاد الكلي، وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي، مما ينعكس على دخل الأفراد بالزيادة في المحصلة إذا تم حسابه لكل فرد، حيث يشمل كل القطاعات المكونة لاقتصاد الدول بشكل عام، لذلك تهتم جميع فئات المستثمرين به لمعرفة الوضع الاقتصادي المستقبلي للدولة عن طريق مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي (البنك التجاري الدولي، 2020). والشكل رقم (5) يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية خلال الفترة 2015-2019، حيث شهدت المنطقة الكثير من التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكانت مصر أكثر الدول استقراراً في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الموضحة، على عكس إيران التي شهدت تغيرات كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالمحصلة شهدت الدول العربية تذبذبات واضحة في النمو خلال الفترة الموضحة في الشكل (5).



الشكل رقم 5: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية

Source: The World Bank Group. Database. Available at: <https://www.worldbank.org/>

### 1.8. الدوافع نحو الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات والدول المستضيفة

تتعدد دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر طبيعة الاستثمار والجهة المستثمرة والبلد المضيف من أهم عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى الشركات المستثمرة إلى تحقيق أكبر نسبة أرباح ممكنة، وتقليل التكاليف من خلال التمتع بالإعفاءات الضريبية والجمركية وضريبة الدخل والتسهيلات الحكومية التي تسعى لذلك، وتوفير عناصر الإنتاج اللازمة للاستثمار بتكاليف منخفضة، بينما تُعد الدوافع للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستضيفة مرتبطة بالنمو الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، وزيادة فرص العمل (بن داودية، 2005).

أما بالنسبة للدولة المستضيفة فتتلخص الأهداف من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق تحسين ملحوظ في النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، ونقل التكنولوجيا المتطورة للدولة. كما تسعى الدولة المستضيفة للوصول إلى الفائدة العظمى من الاستثمارات الأجنبية دون التعرض للتكلفة الاجتماعية والاقتصادية، كالمخاطر الناتجة عن بعض الاستثمارات على البيئة الطبيعية للدولة، أو على أفراد مجتمع الدولة.

### 2.8. إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز اقتصاد الدول المستضيفة إلا أن هناك بعض الآثار السلبية الناتجة عنه، ويمكن إيجاز أهم إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر كما يوضح الجدول رقم (1).

جدول رقم 1: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر	الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر
يساعد في نقل التكنولوجيا والمعرفة العلمية والفنية والإدارية من خلال تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بالمشاريع الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة.	تنافس الاستثمارات الأجنبية الشركات المحلية على الموارد الطبيعية المحلية النادرة وتسعى وراء كسب السوق المحلي والعالمي.
يساهم في خفض مستوى البطالة وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي تحويل شريحة سكانية مستهلكة إلى شريحة سكانية منتجة.	عادة ما يتجه المستثمر الأجنبي نحو المشاريع التي تحقق له أعلى أرباح وبأسرع وقت بغض النظر عن حاجة التنمية في الدولة المستضيفة.
زيادة عوائد الدولة، مما ينعكس إيجابياً على ميزان المدفوعات.	تسرب جزء كبير من الدخل للخارج على المدى البعيد عن طريق تدفق الأرباح إلى الخارج.
يساهم في عملية التنمية الاقتصادية حيث يشكل إضافة مباشرة في تكوين رأس المال المحلي.	أن تصاعد دور الاستثمار الأجنبي قد يؤدي إلى استغلال الأيدي العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية، وقد يساهم في زيادة التبعية الاقتصادية.
قد يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري وتحقيق فائض فيه، وذلك بهدف الإحلال لبعض المستوردات.	الإضرار بالبيئة، الناجم عن نقل الصناعات الملوثة للبيئة إلى الدول المستضيفة.
تعزيز القدرة التنافسية للدولة المستضيفة من خلال تنوع الإنتاج والاستثمارات.	قد تؤثر بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القرارات السياسية لبعض البلدان.

المصدر: (كاكي، 2018)، (المعهد العربي للتخطيط، 2004)، (Rangkakulnuwat & Paweenawat, 2015).

### 8. منهجية الدراسة

#### 1.9. أنواع البيانات ومصادرها

استخدمت هذه الدراسة مصادر البيانات الثانوية لعينة مختارة من مجموعة الدول العربية والتي تم تجميعها من قواعد بيانات البنك الدولي (The World Bank)، وتقارير التنافسية العالمية التي تصدر عن المنتدى الاقتصادي الدولي (The World Economic Forum)، ومنظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، خلال السنوات 2007-2019، حيث تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel data لأغراض هذه الدراسة.

#### 2.9. متغيرات الدراسة وقياسها

تستخدم هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في الدول العربية خلال المدة الزمنية 2007-2019 باستخدام بيانات سنوية. المتغير التابع في الدراسة هو صافي تدفق الاستثمار الأجنبي مُعبراً عنه بصيغة اللوغاريتم (FDI)، والمتغيرات المستقلة تشتمل على متغير الدراسة

الرئيسي وهو معدل نمو البنية التحتية في كل دولة (INF)، وتم إدخال كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل دولة (GDP)، ومعدل النمو في مؤشر الفساد لكل دولة (COR)، ومؤشر الانفتاح التجاري لكل دولة (OPN)، حيث تم تعريف هذه المتغيرات كما هو موضح في الجدول (2).

الجدول 2: تعريف متغيرات الدراسة

صفة المتغير	المتغير	الإختصار	اسلوب القياس	التعريف
تابع	الاستثمار الأجنبي بصيغة اللوغاريتم	FDI	حسب قاعدة بيانات البنك الدولي	صافي التدفقات الواردة من ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية لدولار الأمريكي.
مستقل	معدل النمو في مؤشر البنية التحتية	INF	تم قياسه حسب قاعدة بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي بناءً على الصيغة التالية: $score = \frac{value - worst\ performance}{Frontier - worst\ performance} \times 100$ تشير <i>value</i> إلى القيمة الفعلية للبنية التحتية من 1-7 حيث تم تقديرها حسب المؤشرات الفرعية للبنية التحتية باستخدام أسلوب الاستبيان، وتشير <i>Frontier</i> إلى أعلى قيمة للبنية التحتية 7، بينما تشير <i>worst performance</i> إلى أقل قيمة وتساوي 1. ولحساب معدل النمو في مؤشر البنية التحتية تم استخدام الصيغة التالية: $\frac{INF_t - INF_{t-1}}{INF_{t-1}} \times 100\%$ تم استخدام صيغة النمو في مؤشر البنية التحتية لقياس أثر التطور من سنة إلى أخرى في البنية التحتية.	الهيكل التنظيمية اللازمة من المواصلات والخدمات العامة المترابطة لدعم التطور الاقتصادي.
مستقل	مؤشر الانفتاح التجاري	OPN	$\frac{\text{المستوردات} + \text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$	مجموع المستوردات والصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
مستقل	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	GDP	$\frac{GDP_t - GDP_{t-1}}{GDP_{t-1}} \times 100\%$	التغير السنوي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

صفة المتغير	المتغير	الإختصار	اسلوب القياس	التعريف
مستقل	معدل النمو في مؤشر الفساد	COR	تم حساب مؤشر الفساد حسب الصيغة التالية: مؤشر الفساد = $100 - CPI$ حيث تم الحصول على CPI (مؤشر مدركات الفساد) من منشورات منظمة الشفافية الدولية التي تصنف الدول من 0-100، فالرقم 100 يشير إلى أعلى درجة من الفساد، والرقم 0 يشير إلى أقل درجة للفساد. أما معدل النمو في مؤشر الفساد، فقد تم احتسابه وفقاً للمعادلة التالية: $\frac{CPI_t - CPI_{t-1}}{CPI_{t-1}} \times 100\%$ وتم استخدام صيغة النمو لمؤشر الفساد لقياس أثر التغير في الفساد من سنة إلى أخرى على المتغير التابع.	إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق منفعة خاصة

وتم اختيار المتغيرات التفسيرية بناءً على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تشير إلى أنّ التحسين في مواصفات البنية التحتية في الدولة يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي، ومن المتوقع أن ترتبط البنية التحتية مع تدفق الاستثمار الأجنبي بعلاقة طردية. أما معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي فيعتبر مؤشراً للأداء الاقتصادي في الدولة، وقد يحفز تدفق الاستثمار الأجنبي للدولة، ومن المتوقع أن يرتبط بعلاقة طردية مع تدفق الاستثمار الأجنبي، بينما يمكن اعتبار مؤشر الفساد كعنصر طارد للاستثمار الأجنبي وخاصة في الدول التي تسجل معدلات فساد مرتفعة نسبياً نتيجة ارتفاع درجة المخاطرة في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى تلك الدول، ومن المتوقع أن يرتبط مؤشر الفساد مع تدفق الاستثمار الأجنبي بعلاقة عكسية. أما مؤشر الانفتاح التجاري، فقد يشكل عنصر جذب للاستثمار الأجنبي في الدول التي تسجل درجة انفتاح تجاري مرتفعة نسبياً، ومن المتوقع أن يرتبط مؤشر الانفتاح التجاري مع تدفق الاستثمار الأجنبي بعلاقة طردية.

### 3.9. نموذج الدراسة

بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة مثل (Shah, 2014); (Khadaroo & Seetanah, 2009)، يمكن صياغة النموذج القياسي للدراسة بالصيغة التالية:

$$FDI_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{jit} + U_{it} \quad (1)$$

حيث تشير FDI إلى قيمة صافي التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير (j=1,...,k) إلى عدد المتغيرات المستقلة، كما تشير  $X_{jit}$  إلى المتغيرات المستقلة للدولة i في الزمن t حسب تعريفها في الجدول رقم 4-1. تشير  $B_0$  إلى المقطع المقدر للانحدار، وتشير  $B_j$  إلى معاملات الانحدار المقدرة للمتغيرات المستقلة j. بينما تشير  $U_{it}$  إلى الخطأ الإحصائي المقدر. وبتعويض المتغيرات المستقلة في المعادلة رقم 1، نحصل على صيغة نموذج الدراسة التالية:

$$FDI_{it} = \beta_0 + \beta_1 INF_{it} + \beta_2 OPN_{it} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 COR_{it} + U_{it} \quad (2)$$

حيث تم تعريف متغيرات نموذج الدراسة كما ورد بالجدول رقم (2). وبعد التأكد من عدم وجود مشاكل إحصائية في التحليل القياسي مثل عدم الاستقرار، والارتباط الذاتي، والارتباط الخطي المتعدد، سيتم تقدير نموذج الدراسة بناءً على نتائج اختبار (Hausman Test) لتحديد أي من النموذجين (FE، RE) مناسب لاختبار بيانات الدراسة.

## 9. الاختبارات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

للحصول على تقدير يمتلك الخصائص المرغوب فيها (BLUE) للنموذج المقدّر، يجب التأكد من عدم وجود المشاكل الإحصائية المرتبطة بمتغيرات النموذج، حيث يمكن استخدام بعض الاختبارات الإحصائية لمتغيرات الدراسة تساعد في الحصول على تقدير مرغوب فيه. وقبل إجراء الاختبارات الإحصائية، تم إجراء الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة كما يوضح الجدول رقم (3).

الجدول رقم 3: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

COR	GDP	OPN	IFR	FDI	
-0.00	0.03	0.92	0.02	9.32	Mean
0.32	0.19	1.91	0.42	10.59	Maximum
-0.30	-0.07	0.30	-0.23	6.77	Minimum
0.07	0.03	0.35	0.06	0.53	Std. Dev.
158	158	158	158	158	Observations

المصدر: تم إعداده من قبل الباحثين باستخدام برنامج E-views10.

تتكوّن الاختبارات الإحصائية لمتغيرات الدراسة من ثلاث مراحل: في المرحلة الأولى، يتم التأكد من سكون البيانات بإجراء اختبار (Unit Root Test)، وفي المرحلة الثانية، يتم التأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات التفسيرية المستخدمة في التحليل باستخدام اختبارات الارتباط الخطي (Collinearity Tests)، أما في المرحلة الثالثة، فيتم إجراء اختبار (Hausman Test) لتحديد أي من النموذجين (RE، FE) مناسب لبيانات الدراسة، ومن ثمّ يتم إجراء عملية التقدير باستخدام النموذج المناسب.

## 1.10 اختبار جذر الوحدة لسكون بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Unit Root Test)

للتأكد من سكون البيانات، قامت هذه الدراسة باستخدام اختبارين لجذر الوحدة Augmented Dickey-Fuller (ADF)، Chu(LLC) Levin, Lin. يعتبر اختبار (LLC) مناسباً في العينة الصغيرة، يسمح هذا النموذج بوجود التأثيرات الثابتة باتجاهين (Two-way Fixed Effects)، الاتجاه الأول يكون من  $\alpha_i$  ويشير إلى التأثيرات الثابتة لكل دولة، والاتجاه الثاني يكون من  $\theta_t$  ويشير إلى التأثيرات الثابتة لكل سنة (Baltagi, 2005). التأثيرات الثابتة لكل دولة لها أهمية كبيرة حيث تسمح بوجود فروقات بين خصائص الدول. وتشير الفرضية العدمية ( $H_0$ ) لهذا الاختبار إلى عدم وجود سكون في البيانات، حيث يتم اختبار الفرضية العدمية باستخدام (t-statistic)، فإذا كانت (Prob. < 0.05) فتكون البيانات ساكنة (Asteriou & Hall, 2007)، أما اختبار (ADF) فيسمح بوجود التأثيرات الثابتة باتجاه واحد (Individual Fixed Effects)، حيث يستخدم هذا الاختبار إحصائية (Chi-square) في اختبار الفرضية العدمية ( $H_0$ ) والتي تشير إلى عدم وجود سكون في البيانات (Asteriou & Hall, 2007). الجدول رقم (4) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة.

الجدول 4: نتائج اختبار السكون (Stationary Test)

COR	GDP	OPN	INF	FDI	المتغيرات	
93.52	71.13	52.73	54.56	43.16	Chi-square	ADF
0.00	0.00	0.00	0.00	0.02	Probability	
Level*	Level*	Level*	Level*	Level*	درجة السكون	
-11.02	-6.87	-5.08	-6.34	-6.27	t-statistic	LLC
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	Probability	
Level*	Level*	Level*	Level*	Level*	درجة السكون	

\*- مستقرة مع الحد الثابت والمتجه الزمني، حيث يشير الحد الثابت إلى التأثيرات الفردية.

تشير النتائج في الجدول (4) إلى أنّ جميع البيانات ساكنة بالمستوى (Level)، حيث كانت قيم احتمالية كاي تربيع أقل من 5% لجميع المتغيرات، وبالتالي من الممكن تقدير الانحدار الخطي باستخدام نماذج الانحدار الاعتيادية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

## 2.10. اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity Test)

إنَّ الارتباط الخطي يحدث نتيجة وجود علاقة خطية بين المتغيرات التفسيرية، حيث تؤدي هذه العلاقة الخطية إلى زيادة الخطأ المعياري (SE) في المتغيرات المُقدَّرة، وبالتالي تنخفض قيمة (t-statistic) وتصبح المتغيرات المُقدَّرة غير معنوية. ويمكن التأكد من عدم وجود ارتباط خطي من خلال تحليل معاملات الارتباط ( $\rho$ ) بين المتغيرات التفسيرية باستخدام تحليل الارتباط (Correlation Analysis)، فإذا كان الارتباط بين المتغيرات ضعيفاً، فهذا يعطي مؤشراً على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي. وللتأكد من عدم وجود ارتباط خطي في هذه الدراسة يتم استخدام اختبار (Spearman's Rank Correlation Test)، حيث تشير الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) في هذا الاختبار إلى عدم وجود ارتباط خطي ( $\rho = 0$ )، ويتم قبول الفرضية العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت (Probability > 0.05).

وبعد إجراء تحليل الارتباط (Correlation Analysis) بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (Spearman)، كانت النتائج كما يوضح الجدول (5).

الجدول 5: نتائج اختبار (Spearman) للارتباط الخطي

الارتباط	FDI	INF	OPN	GDP	COR
	1				
FDI	---				
	0.19	1			
INF	(0.02)	---			
	0.25	-0.08	1		
OPN	(0.00)	(0.26)	---		
	0.27	0.13	0.05	1	
GDP	(0.00)	(0.06)	(0.46)	---	
	-0.20	0.14	0.03	-0.05	1
COR	(0.00)	(0.05)	(0.72)	(0.49)	---

ملاحظة: الأقواس تشير إلى Probability عند مستوى معنوية 5%. تم حساب مصفوفة الارتباط باستخدام برنامج E-views 10.

النتائج في الجدول (5) تبين عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، بينما كانت جميع المتغيرات المستقلة مرتبطة مع المتغير التابع (FDI)، حيث يتم اختبار الارتباط الخطي بين المتغيرات باستخدام قيمة (Prob.)، فإذا كانت (Prob. > 0.05)، فذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي.

## 3.10. اختبار الاعتماد المقطعي للأخطاء (Residual Cross-Section Dependence Test)

يعد الاعتماد المقطعي أحد أهم التشخيصات التي يجب على الباحث التأكد منها قبل إجراء تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. فمن إحدى فرضيات تحليل الانحدار استقلالية الأخطاء ("correlation" in residuals No cross-section dependence)، حيث تشير الأخطاء إلى الفرق بين القيم الحقيقية والمقدَّرة للمتغيرات التفسيرية المستخدمة في النموذج. فإذا كانت هذه الأخطاء مرتبطة مع بعضها فإنَّ استخدام نماذج التأثيرات الثابتة FE والتأثيرات العشوائية RE يؤدي إلى الحصول على تقدير متحيز وغير كفؤ (De Hoyos & Sarafidis, 2006). وللكشف عن استقلالية الأخطاء يمكن استخدام اختبار Breusch-Pagan LM، واختبار Pesaran scaled LM، واختبار Pesaran CD، واختبار Bias-corrected scaled LM. الفرضية العدمية ( $H_0$ ) لهذه الاختبارات تشير إلى عدم وجود اعتماد مقطعي "ارتباط" بين الأخطاء، وبعد إجراء اختبارات الاعتماد المقطعي التي تم الإشارة إليها، كانت النتائج كما يوضح الجدول (6).

الجدول 6: نتائج اختبار الاعتماد المقطعي للأخطاء

الاختبار	Statistic	Probability
Breusch-Pagan LM	76.94	0.51
Pesaran scaled LM	-1.12	0.26
Bias-corrected scaled LM	-1.66	0.09
Pesaran CD	-1.14	0.25

- تم إجراء هذه الاختبارات باستخدام برنامج E-views 10.

تشير قيم الاحتمالية ( $Probability > 0.5$ ) لجميع الاختبارات في الجدول (6) إلى عدم وجود أي اعتماد مقطعي "ارتباط" بين الأخطاء في بيانات الدراسة، وبالتالي يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتأثيرات الثابتة FE والتأثيرات العشوائية RE والحصول على تقدير متسق، كفو، وغير متحيز.

#### 4.10. اختبار هاوسمان للتأثيرات العشوائية (Hausman Test)

بعد التأكد من عدم وجود مشاكل إحصائية في متغيرات الدراسة، يمكن تقدير نموذج الدراسة باستخدام الانحدار الخطي الاعتيادي لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis). ولتحديد نموذج تقدير الانحدار الخطي المناسب (FE, RE) في هذه الدراسة، تم إجراء اختبار هاوسمان للتأثيرات العشوائية وكانت النتائج كما يوضح الجدول (7).

الجدول 7: نتائج اختبار هاوسمان للتأثيرات العشوائية

الفرضية العدمية	كاي تربيع $\chi^2$	درجات الحرية d.f.	Probability
تشير إلى عدم رفض نموذج التأثيرات العشوائية (RE)	13.89	4	0.007*
مقارنات اختبار المقطع (Cross-section test comparisons)			
المتغيرات	التأثيرات الثابتة (FE)	التأثيرات العشوائية (RE)	Probability
INF	0.71	0.69	0.50
OPN	0.76	0.38	0.00
GDP	2.78	2.84	0.70
COR	-0.31	-0.36	0.35

\*- تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند درجة معنوية 5%

تشير النتائج في الجدول (7) إلى رفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) عند درجة معنوية 5%، حيث كانت إحصائية كاي تربيع تساوي 11.6 باحتمالية 2%، وبالتالي فإن النموذج المناسب لتقدير الانحدار في هذه الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة (FE).

#### 10. نتائج تقدير نموذج الدراسة

بعد إجراء اختبار (Hausman Test)، تبين أن نموذج التأثيرات الثابتة (FE) هو نموذج التقدير المناسب لهذه الدراسة، وبعد تقدير أثر البنية التحتية على الاستثمار الأجنبي باستخدام برنامج (E-views 10)، كانت النتائج كما يوضح الجدول (8).

جدول 8: نتائج تحليل الانحدار الخطي لنموذج الدراسة

نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)					
FDI = 8.48 + 0.71 INF + 0.76 OPN + 2.78 GDP – 0.31 COR					
t-Statistic	2.89	2.14	2.49	3.70	-1.89
Probability	0.00	0.03	0.01	0.00	0.05
R <sup>2</sup>	Adj R <sup>2</sup>		F-Statistic	D.W	Observation (Unbalanced)
0.65	0.62		15.53	1.78	158
(0.000)					

تم إجراء الاختبار عند درجات معنوية 5% و 10%. وتشير الأقواس إلى احتمالية اختبار F.

أشارت نتائج التقدير إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (INF، OPN، GDP) والمتغير التابع (FDI) عند درجة معنوية 5%. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغير الفساد (COR) والمتغير التابع (FDI) عند درجة معنوية 10%. وبالنظر إلى قيم المعلمات المقدرة للنموذج، كانت معلمة معدل النمو في البنية التحتية تساوي 0.7، وأشارت إحصائية (t-Statistic) لهذه المعلمة إلى وجود دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% بين نمو البنية التحتية وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى مجموعة الدول العربية، وبالتالي فإن هذا المتغير مقبول إحصائياً في تفسير صافي التدفق الداخلى للاستثمار الأجنبي، مما يعني أن زيادة النمو في البنية التحتية في الدول العربية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة صافي

التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي إلى تلك الدول بنسبة 0.71%، وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم  $H_0$  لهذا المتغير. وهذا يدعم ما تم ذكره سابقاً في الإطار النظري من أنّ تحسين خدمات البنية التحتية يمكن أن يمثل عامل جذب للاستثمارات الأجنبية في الدول المستضيفة يتلخص بتخفيض التكاليف الكلية للاستثمار، واتاحة الفرصة للمستثمرين لإنجاز الأعمال بكفاءة وسرعة. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسات كل من (Shah, 2014)، و (Preepremmote et al., 2020) و (Jonathan et al., 2016). بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في البنية التحتية ومساهمته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قد ينتج عن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستضيفة المرتبطة بالنمو الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا الحديثة، وزيادة فرص التوظيف. كانت معلمة الانفتاح التجاري (OPN) تساوي 0.76، وأشارت إحصائية (t-Statistic) إلى وجود دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% بين الإنفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي للدول العربية، وهذا يعني أنّ زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1%، تؤدي إلى زيادة صافي التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي بنسبة 0.76% إلى تلك الدول، وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم  $H_0$  لهذا المتغير، فالعلاقة بين مقدار الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي تكون طردية إذا كانت السلع والخدمات التي تقدمها الاستثمارات الأجنبية تمتلك قدرة تنافسية في الأسواق الخارجية، مما يشير إلى أنّ مخرجات الاستثمارات الأجنبية في مجموعة الدول العربية المصدرة للخارج تحقق الميزة التنافسية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من (Shah, 2014)، و (Rangakulnuwat & Paweenawat, 2015). وتشير هذه العلاقة الطردية بين الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجهود التي بذلتها معظم الدول العربية في تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية بهدف الاستفادة من الخبرات المتاحة في الأسواق العالمية، وتشجيع التنوع الاقتصادي، وتعزيز الإنتاجية والابتكار.

أما معلمة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فقد كانت تساوي 2.78، ومن خلال إحصائية (t-Statistic) تبين وجود دلالة إحصائية موجبة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية، مما يعني أنّ زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة الدول العربية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى تلك الدول بنسبة 2.8% تقريباً، وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم  $H_0$  لهذا المتغير. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من (Ahmad et al., 2015)، و (Khadaroo & Seetanah, 2010). بينما تتعارض مع نتائج دراسة (Rangakulnuwat & Paweenawat, 2015).

بينما أشارت معلمة معدل النمو في مؤشر الفساد (COR) إلى وجود علاقة عكسية بين نمو مؤشر الفساد وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى مجموعة الدول العربية. ولكن يتبين من نتائج التقدير أنّ تأثير الفساد على تدفق الاستثمار الأجنبي قليل نسبياً بالمقارنة مع بقية المتغيرات المستقلة الأخرى، فزيادة النمو في مؤشر الفساد بنسبة 1% قد تؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي بنسبة 0.31% تقريباً، وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم  $H_0$  لهذا المتغير. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Castro & Nunes, 2013)، بينما تتعارض مع نتائج دراسة (Quazi et al., 2014). قد تمثل هذه العلاقة العكسية بين مؤشر الفساد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بدء الاهتمام بمكافحة الفساد والحد من انتشاره في مؤسسات الدولة وقطاعاتها، من خلال تنفيذ سياسات مكافحة الفساد، وبالتالي، لا يستمر الفساد في خدمة المستثمرين الأجانب.

وتشير قيمة مُعامل التحديد ( $R^2$ ) إلى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير الاختلافات في المتغير التابع، وبالنظر إلى هذه القيمة والتي تساوي 65%، يمكن استنتاج أنّ متغيرات النموذج قادرة على تفسير 65% من الاختلافات في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية، وهذه النسبة تعتبر جيّدة ومقبولة في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data).

أما قيمة (F-Statistic)، فهي تعبر عن معنوية نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة. وبالنظر إلى (Probability) لاختبار F، يمكن الاستنتاج بأنّ النموذج مقبول للتفسير وذو دلالة إحصائية مرتفعة. وأخيراً، يشير اختبار (D.W) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي (Autocorrelation) في النموذج، فقد كانت إحصائية هذا الاختبار تقع بين أعلى قيمة وأقل قيمة، حيث ( $d_U=2.5 > d=1.78 > d_L=1.5$ )، وبالتالي يمكن الاستنتاج أنّ النموذج مقبول إحصائياً في تفسير العلاقة بين البنية التحتية والاستثمار الأجنبي في مجموعة الدول العربية المختارة.

## 11. استنتاجات الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى بعض الاستنتاجات بالاعتماد على التحليل الوصفي، حيث شهدت بعض الدول العربية تحسناً ملحوظاً في البنية التحتية كالجائر ولبنان، بنما شهد البعض الآخر تحسناً معتدلاً في البنية التحتية خلال الفترة 2015-2019، لكن مازالت المنطقة تحتاج إلى مشاريع تسهم بتطوير وتحسين جودة البنية التحتية. وتعتبر الإمارات العربية أفضل الدول في البنية التحتية، بينما كانت لبنان في آخر القائمة. كما شهدت منطقة الدول العربية تذبذباً في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى الارتفاع خلال السنوات الماضية، بينما سجلت معظم الدول انخفاضاً ملحوظاً في عام 2019. وفيما يخص مؤشر الانفتاح التجاري، فقد حازت الإمارات العربية على أعلى مؤشر بين دول المنطقة، وكانت مصر أقل دولة وفقاً لمؤشر الانفتاح التجاري ضمن دول المنطقة. ويعتبر مؤشر الفساد مرتفعاً نسبياً في مجموعة الدول العربية وفقاً لمعدل الفساد خلال السنوات 2015-2019



والذي تجاوز نسبة 50% في دول عينة الدراسة، فقد سجلت لبنان أعلى مؤشر فساد مقارنة بدول المنطقة بينما سجلت الإمارات أقل مؤشر فساد، وأخيراً، شهدت مجموعة الدول العربية تذبذبات واضحة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

وبناءً على نتائج التحليل القياسي، أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نمو البنية التحتية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية موضوع البحث، وبالتالي فإنّ هذا المتغير مقبول إحصائياً في تفسير صافي التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يدعم ما تمّ ذكره سابقاً في الإطار النظري من أنّ تحسين البنية التحتية يمكن أن يكون عنصر جذب للاستثمارات الأجنبية في الدول المستضيفة. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية موضوع البحث، ممّا يشير إلى أنّ مخرجات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية المُصدّرة للخارج تُحقق الميزة التنافسية. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين نمو مؤشر الفساد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة الدول العربية، ولكن يتبيّن من نتائج التقدير أنّ تأثير الفساد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قليل نسبياً بالمقارنة مع بقية المتغيرات المستقلة الأخرى. وأخيراً، أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة الدول العربية، ممّا يعني أنّ زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة الدول العربية يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى تلك الدول.

## 12. التوصيات

- أن أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة تتمثل فيما يلي:
- لا بد من صياغة خطط تنموية متكاملة تهدف إلى تطوير مشاريع البنية التحتية وتحسين جودتها في الدول العربية، نظراً لمساهمة البنية التحتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- العمل على تخفيض مؤشر الفساد وزيادة النزاهة الحكومية في غالبية الدول العربية التي تعاني من ارتفاع مؤشر الفساد وغياب النزاهة الحكومية، مما قد يسهم في زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- توصي الدراسة الباحثين في مجال البنية التحتية بالبحث في العوامل المحددة للبنية التحتية وسبل الاستثمار في مشاريع البنية التحتية.
- توصي الدراسة الباحثين في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بالبحث في محددات أخرى لم تتناولها الدراسة قد تسبب تذبذبات في مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة الدول العربية.

## المصادر والمراجع

### المراجع باللغة العربية

- البنك التجاري الدولي (2020). ما هو الناتج المحلي الإجمالي وما فائدته. الرابط الإلكتروني: <https://www.cibeg.com/arabic/Pages/blog.aspx/?article=What%20Is%20GDP%20and%20What%20Is%20It%20Good%20For>
- البنك الدولي (2018). تدعيم سياسات الانفتاح التجاري يُسرّل النمو الاقتصادي من أجل الجميع. الرابط الإلكتروني: <https://www.albankaldawli.org/ar/results/2018/04/03/stronger-open-trade-policies-enables-economic-growth-for-all>
- البنك الدولي (2019). تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. الرابط الإلكتروني: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2018/10/31/doing-business-2019-a-year-of-record-reforms-rising-influence>
- البنك الدولي. تم الرجوع بتاريخ 2020/4/21. متوفر على الرابط التالي: <https://www.albankaldawli.org/ar/country/jordan/overview#3>
- الجمال، هشام (2014). الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوطني. مجلة التجارة والتمويل، 30 (2)، 526-619. مصر - طنطا.
- القوصيني، وشواقفة (2020). مكونات التمويل الدولي وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن (1979-2015). المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 7 (1)، 1-18. عمان - الأردن.
- المعهد العربي للتخطيط (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا. سلسلة قضايا التنمية في الأقطار العربية. 1-29. الكويت.
- بن داودية، وهيب (2005). واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال أفريقيا. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف - الجزائر.
- بني هاني، عبد الرزاق (2020). نظرية التنمية والنمو والسكان. دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن.

- سعدى، هند (2017). أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم العلوم التجارية. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- كاكي، عبد الكريم (2018). الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منطقة المينا "واقع وآفاق". *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر 11(1). 171-148.
- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (2020). دور البنية التحتية في التغلب على المحركات الأساسية للشاشة. الموقع الإلكتروني: [WWW.UNOPS.org](http://WWW.UNOPS.org)
- منظمة الشفافية الدولية (2019)، مؤشر مدركات الفساد. الموقع الإلكتروني: <https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights>

## ARABIC REFERENCES

- Commercial International Bank (2020). What is the gross domestic product and what its benefit. Website: <https://www.cibeg.com/arabic/Pages/blog.aspx/?article=What%20Is%20GDP%20and%20What%20Is%20It%20Good%20For>
- The World Bank (2018). Policies that strengthening trade openness will facilitate economic growth for all. Website: <https://www.worldbank.org/en/results/2018/04/03/stronger-open-trade-policies-enables-economic-growth-for-all>.
- The World Bank (2019). Ease of doing business report. Website: <https://www.worldbank.org/ar/news/immersive-story/2018/10/31/doing-business-2019-a-year-of-record-reforms-rising-influence>
- The World Bank. Reverted on 4/21/2020. Available at the following link: <https://www.worldbank.org/en/country/jordan/overview#3>
- Aljamal, H. (2014). Economic corruption and its impact on development in developing countries and mechanisms to combat it from the perspective of Islamic and positive economics. *Journal of Trade and Finance*, 30 (2), 526-619. Egypt - Tanta. (Arabic Study).
- Alkousini, E., & Shawaqfeh, W. (2020). Components of International Finance and Its Impact on Economic Growth in Jordan (1979-2015). *Jordan Journal of Economic Sciences*, 7(1), 1-18. Amman – Jordan.
- Arab Planning Institute (2004). Foreign direct investment definitions and issues. A series of development issues in the Arab countries. 1-29. Kuwait. (Arabic Study).
- Ben daoudia, W. (2005). The reality and prospects for the flow of foreign direct investment in North African countries. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Economics, Hassiba Benbouali University. Alchelf - Algeria. (Arabic language)
- Bani Hani, A. (2020). **The theory of development, growth and population**. Wael Publishing House, 1<sup>st</sup> edition, Amman, Jordan. (Arabic Book).
- Saadi, H. (2017). The impact of foreign direct investment on economic growth in Arab countries. Unpublished doctoral thesis. Department of Commercial Sciences. University of Mohamed Boudiaf, M'Sila, Algeria. (Arabic Study).
- Kaki, Abdul Karim (2018). Foreign direct investment in the countries of the MENA region "Reality and Prospects". *Journal of Law and Human Sciences, Economic Studies*, Ziane Ashour University, 11 (1). 148-171. Aljelfa, Algeria. (Arabic study).
- United Nations Office for Projects Services (2020). The role of infrastructure in overcoming the main drivers of fragility. Website: [WWW.UNOPS.org](http://WWW.UNOPS.org).
- Transparency International (2019), Corruption Perceptions Index. website: <https://www.transparency.org/en/news/cpi-2019-global-highlights>

## REFERENCES

- Ahmad, N., Ismail, N., Nordin, N. (2015). The Impact of Infrastructure on Foreign Direct Investment in Malaysia. *International Journal of Management Excellence*, 5(1), 584-590.
- Asteriou, D., & Hall, S. G. (2007). Applied Econometrics: a modern approach, revised edition. *Hampshire: Palgrave Macmillan*, 46(2), 117-155.
- Baltagi, Badi H. (2005). "Econometric Analysis of Panel Data", E-book, 4<sup>th</sup> edition, John Wiley & Sons TNC. New York. USA.
- Castro, C., & Nunes, P. (2013). Does corruption inhibit foreign direct investment?. *Política. Revista de Ciencia Política*, 51(1), 61-83.
- De Hoyos, R. E., & Sarafidis, V. (2006). Testing for cross-sectional dependence in panel-data models. *The stata journal*, 6(4), 482-496.
- International Monetary Fund (2004). Direct investment: 10 percent threshold of voting power/equity ownership, employment. OUTCOME PAPER (DITEG) # 2, Seventeenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics Pretoria, October 26–29, 2004, BOPCOM-04/31. Available at: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2004/04-31.pdf>.
- Khadaroo, A. J., & Seetanah, B. (2010). Transport Infrastructure and Foreign Direct Investment. *Journal of International Development: The Journal of the Development Studies Association*, 22(1), 103-123.
- Khadaroo, J., & Seetanah, B. (2009). The Role of Transport Infrastructure in FDI: Evidence from Africa Using GMM Estimates. *Journal of Transport Economics and Policy (JTEP)*, 43(3), 365-384.
- Mat, S. H. C., & Harun, M. (2012). The Impact of Infrastructure on Foreign Direct Investment: The case of Malaysia. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 65, 205-211.
- Mjacu, L. (2018). The Role of Transport Infrastructure in Attracting Foreign Direct Investment in South Africa. *Euro Economica*, 37(03), 140-148.
- Prepremmote, P., Phukseng, T., Sangwan, T. (2020). Information and Communication Technology, Transportation Infrastructure, and their Effect on Inward Foreign Direct Investment in the ASEAN. *Editorial Board*, 335.
- Quazi, R., Vemuri, V., & Soliman, M. (2014). Impact of corruption on foreign direct investment in Africa. *International Business Research*, 7(4), 1-10.
- Rangakulnuwat, P., & Paweenawat, S. W. (2015). The Determinants of Foreign Direct Investment in ASEAN. *International Journal of Social Economics*, 42(3), 239-250.
- Rehman, C. A., Ilyas, M., Alam, H. M., Akram, M. (2011). The Impact of Infrastructure on Foreign Direct Investment: The Case of Pakistan. *International Journal of Business and Management*, 6(5), 268-276.
- Shah, M. H. (2014). The Significance of Infrastructure for FDI Inflow in Developing Countries. *Journal of Life Economics*, 1(2), 1-16.
- The World Bank Group. Database. Available at: <https://www.worldbank.org/>
- The World Economic Forum (WEF). Competitiveness reports (2007-2019). Available at: <https://www.weforum.org/>
- Transparency International Organization. Corruption Perceptions Index (2006-2019).
- Transparency International Organization (2019). CPI 2019: MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA. Available at: <https://www.transparency.org/en/news/cpi-2019-middle-east-north-africa>.
- UNCTAD (2016), Investor Nationality: Policy Challenges. World Investment Report. (UNCTAD/WIR/2016).
- Wekesa, C. T., Wawire, N. H., Kosimbei, G. (2016). Effects of Infrastructure Development on Foreign Direct Investment in Kenya. *Journal of Infrastructure Development*, 8(2), 93-110.
- World Bank. (1994). *World development report 1994: Infrastructure for development*. Oxford University Press, New York.
- Zeb, N., Qiang, F., & Shabbir, M. (2014). Telecommunication Infrastructure and Foreign Direct Investment in Pakistan: An Empirical Study. *Global Journal of Management and Business Research*. 14(4), version 1, 1-6.